
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا
(الفرص والتحديات)

أ.م.د. إياد عبد الكريم مجيد
جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية
قسم السياسة

المقدمة

في ظل تنافس دولي كبير على القارة الأفريقية، وخاصة بعد الحرب الباردة، ودخول تلك القوى في شراكات استثمارية مهمة، أخذت القارة الأفريقية تكتسب أهمية استراتيجية كبيرة لاسيما مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ أصبحت القارة ساحة للتنافس الدولي بين القوى الكبرى في العالم، لعل أبرزها فرنسا (الوريث التقليدي لقارة أفريقيا) والولايات المتحدة وبريطانيا فضلاً عن إسرائيل وروسيا وإيران والصين والهند وغيرها من القوى الإقليمية والدولية التي بدأت الدخول في منافسة حقيقية من اجل فرض نفوذها في القارة خدمة لأهدافها ومصالحها العليا، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو ثقافية.

ويمكن تلمس هذا الأمر من خلال تسليط الضوء على الأهمية البالغة التي توليها تلك الدول بأفريقيا سواء من خلال تقديم الدعم والإسناد الاقتصادي والعسكري لها بشكل مباشر أو من خلال المنتديات والمؤتمرات الدولية

والإقليمية التي تهدف إلى تعزيز علاقاتها مع دول القارة بالشكل الذي يؤمن لها موطئ قدم لتحقيق استراتيجيتها الكونية. وعليه يمكن القول بان الجانب أو الأهمية الاقتصادية كانت المحرك الرئيس للتنافس الدولي على دول القارة كونها قارة غنية بالموارد الأولية ومصادر الطاقة الحيوية فضلاً عن كونها خزين استراتيجي للنفط والغاز وهي عماد الصناعة في الوقت الحالي. ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا وأثر التنافس الدولي على التنمية في دول القارة، وسوف تقتصر الدراسة على توضيح الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا في ضوء الفرص والتحديات، حيث يشكل الجانب الاقتصادي أهم الأولويات الإستراتيجية لدى اليابان، إضافة إلى تسليط الضوء على القدرة الاقتصادية لليابان ودوره في التحرك الكبير نحو القارة من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والمالي على الرغم من الأزمة المالية التي تعرض لها العالم خلال السنوات الماضية.

وقد شهدت القارة الأفريقية منذ بداية عقد التسعينيات اهتماماً يابانياً متزايداً وتحديداً في عام ١٩٩٣ حينما أطلقت اليابان مبادرة (مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا)، (Tokyo International Conference for African Development)، والمعروفة بـ"التيكاد" وهو منتدى سياسي انشئ بهدف دعم وتعزيز التعاون الياباني مع أفريقيا لتحقيق التنمية الشاملة فيها، ويشارك في تنظيم المؤتمر الذي يعقد مرة كل خمس سنوات، كل من (اليابان، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي). وقد أقر المؤتمر متابعة تنفيذ ما يعرف بأجندة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا في التسعينيات من القرن الماضي، وهو البرنامج الذي وضع آنذاك لأجل معالجة المشكلات التي تعاني منها القارة الأفريقية.

وللحديث عن الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا، لابد من إلقاء نظرة على الأهمية التي تمثلها القارة لليابان ودورها في رسم تلك الاستراتيجية.

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته من خلال دراسة أهمية القارة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية بالنسبة للقوى الدولية، كما أنها تكتسب أهمية نظراً لدور إحدى أبرز القوى الآسيوية الصاعدة في الوقت الحالي ألا وهي اليابان التي بدأت تتغلغل داخل القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة وأصبح لها موطئ قدم في بعض دولها ولاسيما نيجيريا. كما أن التنافس الدولي على هذه القارة أكسبتها أهمية أخرى مضافاً إلى ما قد سبق.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على إثبات انه، في ظل المعطيات الحالية، فان أفريقيا بدأت تحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية اليابانية، وان هذه الاستراتيجية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة.

هيكلية الدراسة:

لأجل إثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كانت على النحو الأتي: المبحث الأول: الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا (التيكاد). وتناول المبحث الثاني: محفزات ومعوقات الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا.

المبحث الأول

آليات الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا

في ظل التنافس الدولي على القارة الأفريقية بدأت القارة الأفريقية تحتل مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الياباني ولعل ذلك يعود لأسباب كثيرة، منها أن اليابان تعتمد كثيراً على أفريقيا في الحصول على احتياجاتها من الموارد الأولية ومصادر الطاقة والمواد الخام، كما أن الرؤية الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا ترتكز على أن أفريقيا تنتظرها مستقبل زاهر وان بإمكانها الاعتماد على نفسها من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك سعت اليابان للعمل على أن يكون لها موطئ قدم ونفوذ قوي في أفريقيا تعمل من خلاله على تحقيق أهدافها ومصالحها ومن ثم تسعى اليابان للحفاظ على نفوذها في أفريقيا من خلال الدعم السياسي والاقتصادي لدول القارة في ظل المعونات والاستثمارات الموجهة لتلك الدول من قبل الدول الأخرى مثل الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.[١]

لذا كانت اليابان من أوائل دول العالم التي سعت لوضع أفريقيا ومشكلاتها واحتياجاتها ومطالبها علي رأس أولويات علاقاتها الدولية بعد الحرب الباردة، في وقت تنبأ فيه كثيرون بتراجع الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بعد أن كانت مسرحا للمنافسة بين القوتين العظميين في زمن الحرب الباردة، (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، وذهب البعض إلى أن أفريقيا

---

١. خالد عبدالحميد، تيكاد ٤: خطوة جديدة على طريق تعزيز العلاقات الأفريقية اليابانية، مجلة افاق أفريقية، العدد٢٨، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٧.

بدأت تحتل مركز مهم وأصبحت محل اهتمام المجتمع الدولي.[١]

وهنا تحركت اليابان باتجاه تفعيل دورها في أفريقيا من خلال مبادرة تيكاد والمعروفة ب (مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية) والتي بدأت عام١٩٩٣. حينما عقد المؤتمر الأول لها في طوكيو، حيث انطلق من فكرة انه منتدى سياسي يهدف لدعم وتعزيز التعاون الياباني – الأفريقي لتحقيق التنمية الشاملة فيها، ومن ثم بدأت الفكرة بالمشاركة ثم تطورت وانتقلت إلى مرحلة جديدة لتتحول إلى تضامن حقيقي بين المجتمع الدولي وأفريقيا، وقد خصصت اليابان مبلغ قدره ٧٠٠ مليون دولار على شكل هبات لدفع التنمية الاقتصادية في أفريقيا بالإضافة إلى ٣٠٠ مليون دولار لدفع الاقتصاد في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر الأول شارك تنظيمه كل من اليابان والأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتم الاتفاق على أن يعقد مرة كل خمس سنوات.[٢]

وعقب المؤتمر الأول للتيكاد عقد المؤتمر الثاني عام ١٩٩٨، الذي وافق على خطة عمل طوكيو التي ركزت على موضوع مهم ألا وهو قضية التنمية الاجتماعية، خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥، وخفض معدلات الأمية إلى نصف المعدلات المسجلة عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٥، وكذلك خفض معدلات الوفيات بين الأطفال وتوفير المياه الصالحة للشرب، وغيرها من القضايا التي تهم القارة وعلى مختلف الصعد، هذا وقد

---

١. وليد محمود عبدالناصر، اليابان وأفريقيا: نحو شراكة نابضة، قضايا و اراء، ٤٤٣٦٨ السنة ١٣٢، – العدد ٢٣٢٨، مايو ٢٠٠٨،. على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/5/28/OPIN4.HTM

٢. جوزيف رامز امين، الرؤية اليابانية للقضايا الأفريقية، افاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد٣٨، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٢٦. كذلك ينظر خالد عبدالحميد، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

خصص المؤتمر مبلغ قدره ٧٥٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية لدول القارة.[١]

وقبل انعقاد المؤتمر الثالث قام رئي الوزراء الياباني (يوشيرو موري) بجولة أفريقية شملت كل من جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا بهدف تنشيط العلاقات اليابانية بدول القارة، وتشكل هذه الزيارة مناسبة لإقامة علاقات دبلوماسية تتناسب ومكانة اليابان كمانح رئيس للمساعدات والقروض للدول الأفريقية، إذ تعتبر هذه المساعدات هي الثانية من حيث الحجم بعد فرنسا وتوازي تلك التي تقدمها الولايات المتحدة وألمانيا، وقدرت المساعدات التي قدمت عام ١٩٩٩ بـ ٩٤٤,٦ مليار دولار، أي حوالي ١٠% من الحجم الإجمالي للمساعدات اليابانية بحسب الأرقام الرسمية اليابانية.[٢]

وفي أيلول ٢٠٠٣، عقد المؤتمر الثالث في طوكيو، حيث عبر رئيس الوزراء الياباني عن السياسة اليابانية الجديدة تجاه أفريقيا بالقول ان القرن والواحد والعشرين هو قرن أفريقيا، وقد شارك في المؤتمر ٨٩ دولة بينها ٤٩ بلد أفريقي بالإضافة إلى الجهات المانحة ونحو خمسين منظمة أفريقية ودولية، وقد خصصت اليابان مليار دولار لتمويل برامج صحية وإنسانية في القارة، كما سعى المؤتمر إلى تعبئة الأسرة الدولية من اجل دعم الشراكة الجديدة من اجل التنمية في أفريقيا.[٣]

---

١. جوزيف رامز، مصدر سبق ذكره. ص١٢٦.

٢. الشرق الاوسط، العدد٨٠٧٨، الثلاثاء ٩يناير ٢٠٠١، على الرابط:
www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=8078&article=20789&

٣. اليابان تتعهد بتقديم مليار دولار لمساعدة أفريقيا، اخبار وتقارير، جريدة الزمان، العدد١٦٢٤، ١-١٠-٢٠٠٣، ص٨.

وخلال هذا المؤتمر قدمت اليابان ثلاثة مبادرات لمساعدة الدول الأفريقية، الأولى تمثلت بالعمل على تحسين الواقع الزراعي في أفريقيا والثانية إعفاء الدول الفقيرة من موضوع المديونية والبالغة ٣ مليارات دولار، أما المبادرة الثالثة فتمثلت بتخصيص ١,٦ مليار دولار لتطوير البنية التحتية الأساسية في أفريقيا، فضلاً عن توفير ٣٠٠ مليون دولار كقروض ميسرة و٣٠٠ مليون دولار للنهوض بالاستثمار في أفريقيا.[١]

كما قامت اليابان، وهي ثاني اكبر الدول المانحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة مساعداتها المالية لأفريقيا بمعدل ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٦، إذ ترى اليابان ان الاستقرار السياسي في أفريقيا سوف ينعكس إيجاباً على الأمن والاستقرار والسلام الدولي.[٢]

كما وقدمت مساعدات تنموية بلغت قيمتها ٧,٧ مليار دولار في ٢٠٠٧، فضلا عن تقديم معونات غذائية بلغت قيمتها حوالي مائة مليون دولار[٣] ، ثم جاء بعد ذلك مؤتمر تيكاد الرابع والذي تميز عن المؤتمرات الأخرى بشكل كبير، إذ انه تميز بالاتي:-[٤]

١. لأول مرة تكون عملية الإعداد والتحضير لمؤتمر قمة التيكاد الرابع عملاً مشتركاً من جانب الحكومة اليابانية ومجلس السفراء ورؤساء

---

١. جوزيف رامز، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

٢. المصدر نفسه، ١٢٢.

٣. اليابان تستضيف المؤتمر الدولي للتنمية في أفريقيا: طوكيو تتعهد بمضاعفة المساعدات لأفريقيا بحلول ٢٠١٢، على الرابط:-
http://www.aljazeera.net/nr/exeres/d1099bb7-9f1f-4695-b7ff-c72a5796a732.htm

٤. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر خالد عبدالحميد، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

البعثات الدبلوماسية الأفريقية في اليابان. ويعكس هذا التفاعل والتواصل إحدى ركائز عملية التيكاد. وهو كونها عملية قائمة على أساس الشراكة. إلا أن هذه الشراكة لا تقتصر بدورها على اليابان من جهة والدول الأفريقية من جهة أخرى، بل يتم النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأطراف، حيث إن هناك شركاء آخرين مثل مصارف التنمية الدولية والإقليمية متعددة الأطراف وغيرها.

٢. جاء المؤتمر في ظل ظروف صعبة تمر بها القارة وفي مقدمتها قضية الغذاء وارتفاع أسعاره. فقد أكد رئيس البنك الأفريقي للتنمية أن حوالي ١٣٥ مليون أفريقي يتعرضون لمخاطر في اثنتي عشرة دولة نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وحدد العجز الغذائي في أفريقيا بحوالي ٣٦ مليون طن من الحبوب. وأرجع المراقبون السبب في أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره إلى ما يسمى بالوقود الحيوي . وفي هذا الصدد طالب كبير مستشاري الأمم المتحدة للأغذية "أوليفيه دي شوتر" بسرعة تجميد الاستثمار في إنتاج الوقود الحيوي قائلا أن الاندفاع الأعمى في هذا الاتجاه عمل غير مسئول، كما طالب زعماء اليابان والاتحاد الأوروبي بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لمشكلة ارتفاع الأسعار محذرين من أن هذا الارتفاع قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر ويقوض الاقتصاد العالمي.

٣. أن الجانبين الأفريقي والياباني قد دخلا المؤتمر ولدى كل منهما أجندته التي يرغب في تنفيذها. فقد سعت اليابان من خلال المؤتمر إلى كسب اهتمام القارة الأفريقية في دعم مساعي حماية البيئة، ووعدت الدول الأفريقية بمساعدات يابانية ملموسة لمواجهة الأزمات الغذائية وارتفاع أسعار موارد الطاقة.

٤. وناقش المؤتمر الحاجة إلى المزيد من البحث والتنمية في قطاع الزراعة في أفريقيا خاصة في مجالي البذور والأسمدة، فضلاً عن مد شبكات

ري مناسبة وتدريب الفلاحين، ومع اتفاق الوزراء الأفارقة على الحاجة لزيادة الإنتاجية الزراعية، فإنهم دعوا أيضاً إلى الاهتمام بتحسين نوعية الطرق وفتح الأسواق أمام التجارة.

لذا لقد دشنت اليابان مرحلة جديدة في علاقتها بالقارة الأفريقية والتي كشفت عن ملامح سياستها الجديدة تجاه القارة، وهي تقوم على مبدأين:-[١]

الأول:- تقديم مساعدات لدعم التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال تصريح رئيس الوزراء الياباني آنذاك من ان اليابان تعتزم مواصلة دعم التنمية بأفريقيا وتلتزم بما أعلنته في مؤتمر تيكاد٤ الذي التزمت فيه بمضاعفة مساعدات اليابان الرسمية والاستثمارات الخاصة في أفريقيا.

الثاني:- المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا لقناعة اليابان بأنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في ظل غياب السلام والاستقرار، وفي سبيل ذلك شرعت اليابان إلى تعديل قانون التعاون الدولي للسلام لتمكينها من المشاركة بفاعلية في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة والتعاون مع الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

وقد اختتم المؤتمر أعماله بإصدار ثلاث وثائق رئيسية: الأولى إعلان يوكوهاما، والثانية خطة العمل، والثالثة آلية المتابعة. وأكد إعلان يوكوهاما أهمية امتلاك أفريقيا أجندتها الخاصة للتنمية والحاجة إلى وجود علاقة مشاركة حقيقية فعالة مع المجتمع الدولي لتنفيذها على أن تعمل اليابان من خلال التيكاد مع البنك الدولي والأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أجل تنفيذ أولويات التيكاد وهي: تعزيز النمو الاقتصادي في القارة

---

١. اليابان وأفريقيا.زز شراكة جديدة. على الرابط:-

https://www.rayaam.info/news_view.aspx?575&id=31635

الأفريقية، وضمان الأمن الإنساني، إلى جانب توسيع المشاركة، والاهتمام بقضايا التغييرات المناخية. وأشار الإعلان أيضاً إلى ترحيب الشركاء بمبادرة رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا برصد ١٠ مليارات دولار لمكافحة ظاهرة التغير المناخي والعمل على إيجاد وسائل تكنولوجية حديثة صديقة للبيئة كما أشاد بمبادرة اليابان بمضاعفة المساعدات لأفريقيا خلال السنوات المقبلة. وشدد الإعلان كذلك على أهمية العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضرورة التصدي للتحديات التي تعوق أفريقيا عن الوصول إلى التنمية وعلى رأسها الفقر والبطالة وضعف البنية التحتية والإنتاج الزراعي والتغيرات المناخية إلى جانب محاربة الأمراض والأوبئة خاصة الملاريا والإيدز فضلاً عن ضرورة التصدي للارتفاع المستمر في أسعار السلع المصاحب لأزمة الغذاء. وعليه نجح المؤتمر في إنشاء آلية للمتابعة للتشاور بشكل منتظم عقب انتهاء القمة بين اليابان والدول الأفريقية بما يمكن من مراجعة تنفيذ البرامج والمشروعات المشتركة التي سيتم الاتفاق عليها خلال القمة[١] ، وعقب تيكاد ٤ عقد مؤتمر تيكاد ٥ عام ٢٠١٣، تحت شعار "يدا بيد من أجل أفريقيا أكثر دينامية"، حيث ركز المؤتمر، على دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية بالقارة السمراء.

كما حدد مبادئ النهوض بالتنمية الأفريقية ووضع خارطة طريق للمبادرات الموجهة للعمل. وتركز خارطة الطريق على سبعة محاور هي تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص وتسريع وضع البنية التحتية من أجل النمو وجعل المزارعين فاعلين رئيسيين في التنمية وكذلك تعزيز التنمية المستدامة والمرنة وإقامة مجتمع شامل للنمو ، بالإضافة إلى بناء قارة يعمها السلم

١. خالد عبدالحميد، مصدر سبق ذكره، ص-ص٥١-٥٢.

والاستقرار وخلق الأمل للنمو.[١]

تحركات اليابان في تعاملاتها مع تيكاد الراهن بشكل ينسجم مع نهجها الدبلوماسي لتلك المنطقة الذي اتخذته منذ مطلع القرن الحالي استناداً إلى مواضيع رئيسة كشف عنها التقرير الرسمي الدبلوماسي في عام ٢٠١٢ الذي أشار إلى أن أفريقيا مهمة للدبلوماسية اليابانية من ثلاث محاور رئيسية[٢]:-

١. يتوجب على اليابان كعضو مسؤول في المجتمع الدولي أن تعمل بجد نحو حل مشاكل عديدة تواجه أفريقيا''، وبالنتيجة كسب ثقة المجتمع الدولي.
٢. من الأهمية بمكان لليابان أن تقوي علاقتها الاقتصادية مع أفريقيا''، بوصفها سوقاً واعدة مع معدلات نمو مرتفعة كما تحتوي على موارد طبيعية بوفرة وتشهد تعداداً سكانياً متزايداً.
٣. إن التعاون مع الدول الأفريقية أساسي لحل قضايا عالمية أخرى'' من بينها إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي والتغير المناخي.

وترتبط هذه المحاور الثلاثة بشكل وثيق مع مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الأفريقية. فإقامة علاقات يابانية أقوى التي يشير إليها شعار المؤتمر هذا العام ''نحو أفريقيا أكثر ديناميكية'' هو وسيلة لإقامة العلاقة

١. مؤتمر (تيكاد ٥) التركيز على دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية بأفريقيا، السبت، ١ يونيو، ٢٠١٣، على الرابط:
http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%AF-5

٢. إندو ميتسوغي، استكشاف السياسة اليابانية تجاه أفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الأفريقية، ينظر الرابط:
http://www.nippon.com/ar/currents/d00083

الاقتصادية الأقوى للمحور الثاني، أما المحورين الأول والثالث المتعلقين بحل المشكلات التي تواجه أفريقيا ومعالجة لمشكلات عالمية مع المشاركين الأفارقة فهما تكملة للجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار والعمل على تحقيق الأهداف التنموية الألفية في أفريقيا. قبل تبلور هذه الأهداف في الدبلوماسية اليابانية في أفريقيا، وُصف نهج سياسة طوكيو نحو القارة الأفريقية غالبا بأنه أكثر قليلاً من كونه ردود أفعال تتخذ استجابة لتحركات الدول الأخرى أو المجتمع الدولي.

أخيراً يمكن القول أن هناك إدراك ياباني بأن أفريقيا أرض واعدة وبكر ومبشرة للاستثمارات اليابانية. فالقارة السمراء وتحتوي على ثروات كامنة وإمكانات وفرص لا حد لها، فلدى الدول الأفريقية ثروات طبيعية تحتاجها وتتنافس عليها الاقتصاديات الكبرى في عالم اليوم.

المبحث الثاني

محفزات ومعوقات الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا

أولاً: المحفزات:-

جاء إطلاق تيكاد في إطار التنافس الدولي على القارة الأفريقية وهو ما بدا واضحاً في التوجهات الصينية والأمريكية والفرنسية وغيرها إزاء القارة السمراء في ظل ظهور مؤشرات عديدة على وجود احتياطيات نفطية هائلة في دول القارة. إلى جانب ذلك تمتلك القارة مؤهلات اقتصادية كبيرة لكنها تحتاج إلى جهود كبيرة لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد أشار بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن أنشطة التنمية تحتاج إلى جهود غير مسبوقة في ضوء ما حققته الاقتصاديات الأفريقية في السنوات الماضية من معدلات عالية للنمو فقد حققت أفريقيا معدل نمو بلغ ٧.٥ % عام ٢٠٠٧ حسبما أشار تقرير

الاقتصاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨ الصادر عن البنك الأفريقي للتنمية ، ولذلك جاء تبني شعوب القارة الأفريقية لمبادرة النيباد/الشراكة من أجل التنمية وتهدف المبادرة إلى تطبيق خطط تنمية شاملة في مختلف المجالات، ويرى المراقبون أنه لتحقيق أهداف المبادرة يجب أن يتم تحقيق التنمية في إطار المشروعات الاستثمارية التي تعود بالنفع على الأفارقة وشركاء التنمية معاً وبذلك تحقق مبادرة النيباد أهدافها لتمثل انجازاً ملموساً على الطريق نحو تجاوز القارة لمشكلاتها. كما أن مبادرة النيباد تمثل قناة للحوار البناء مع شركاء التنمية مما يخلق بيئة ايجابية لتبادل وجهات النظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك.[١]

إن أفريقيا ارض واعدة وبكر ومبشرة للاستثمارات اليابانية، فالقارة السمراء تحتوي على ثروات كامنة وإمكانات وفرص لا حد لها، إذ تمتلك الدول الأفريقية ثروات طبيعية تحتاجها وتتنافس عليها الاقتصادات الكبرى في عالم اليوم ومنها اليابان ولذلك فان هذه الإمكانات حفزت السياسة اليابانية في التوجه نحو أفريقيا ودفعت برجال الأعمال إلى الدخول في السوق الأفريقية للتعرف بشكل أفضل وأعمق وأكثر تفصيلاً على المزايا النسبية التي توفرها القارة لجذب الاستثمارات الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة بالفعل، وهذا ما سيضاعف وينوع تلك الاستثمارات بالإضافة إلى سيسهم في تزاوج تلك الاستثمارات مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للدول الأفريقية والاحتياجات التكنولوجية والفنية لهذه الدول وسيتعين على الجهات اليابانية المعنية أن تبذل المزيد من الجهد لتحقيق هذا الهدف.[٢]

إن هذه السياسة اليابانية الجديدة تجاه أفريقيا، كشف عن ملامحها العامة وزير الخارجية الياباني عام ٢٠٠٩ أثناء اجتماعه بأعضاء السلك

١ خالد عبدالحميد، مصدر سبق ذكرهن ص٤٦.

٢. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره.

الدبلوماسي الأفريقي في طوكيو، وهي تقوم على مبدأين، الأول يختص بتقديم المساعدات للتنمية والنمو الاقتصادي، حيث أوضح أن اليابان تعتزم مواصلة ودعم التنمية بأفريقيا وتلتزم بما أعلنته في مؤتمر طوكيو الرابع للتنمية في أفريقيا التي التزمت فيه بمضاعفة مساعدات اليابان الرسمية والاستثمارات الخاصة في أفريقيا ، أما المبدأ الثاني فهو المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا لقناعة اليابان بأنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في ظل غياب السلام والاستقرار، ومن اجل تحقيق هذا الهدف شرعت الحكومة اليابانية إلى تعديل قانون التعاون الدولي للسلام لتمكين اليابان من المشاركة بفاعلية في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.[1]

هذه السياسة اليابانية تجاه أفريقيا القائمة على ضرورة التوازن في تقديم المساعدات التنموية وحفظ السلام والاستقرار في القارة سيكون لها الأثر الايجابي على مستقبل القارة الأفريقية كما أنها ستشعل من جهة أخرى التنافس على القارة وتقديم أفضل استراتيجيات للتعاطي مع أفريقيا التي لفظت سياسات الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي التي تمارسها القوى الكبرى سابقاً وأصبحت أفريقيا أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع القوى التي ترغب في شراكات متبادلة المنافع وعلاقات سياسية سمتها الاحترام والتعاون المتبادل.[2]

كما أن هناك حافز آخراً لا تفصح عنه اليابان مباشرة وهو رغبتها في الحصول على دعم الدول الأفريقية لها للفوز بمقعد دائم بمجلس الأمن والدول الأفريقية من ناحيتها لا تمانع في منح اليابان الدعم الذي تحتاجه لإدراكها لأهمية الدور الحيوي الذي يمكن لليابان أن تلعبه لدعم مسيرتها التنموية. وفي هذا الصدد كان رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا قد صرح عقب انتهاء

١.جوزيف رامز امين، مصدر سبق ذكرهن ص–ص١٢٤–١٢٥.

٢. المصدر نفسه، ص١٢٤.

أعمال مؤتمر تيكاد الرابع أن الدول الأفريقية تعترف بدور اليابان في قدرتها على جعل مجلس الأمن الدولي أكثر فاعلية في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وانطلاقاً من حرص اليابان أيضا على تعزيز حضورها في القارة الأفريقية فقد أصبحت القارة في دائرة الجولات الرسمية لرؤساء الحكومات اليابانية وقد كان (يوشيرو موري) أول رئيس وزراء ياباني يزور دول أفريقية جنوب الصحراء عام ٢٠٠١.

ثانياً: المعوقات:-

نظراً لأهمية القارة الأفريقية من الناحية الاقتصادية وذلك لوجود الموارد الأولية ومصادر الطاقة من النفط والغاز فضلاً عن المزيد من الاكتشافات التي سوف تحول أفريقيا إلى لاعب مهم ورئيس في إنتاج النفط واستخراج الموارد الطبيعية في العالم، في مقابل زيادة الطلب والحاجة إلى تلك المصادر من جانب الدول الكبرى والدول الصناعية وهذا ما دفعها إلى التكالب والتنافس من اجل الحصول على ما تحتاجه من إمدادات الطاقة، وأفريقيا تعد أنسب مكان للحصول على النفط، فهي تمتاز على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط كونها منطقة أقل تعرضًا للأزمات والمخاطر (مثل حرب الخليج الأولى والثانية، وحرب لبنان وإسرائيل) وغيرها من الحروب والأزمات التي قد تعطل إمدادات النفط، وحالياً الأزمة مع إيران بشأن مفاعلاتها النووية والتي قد تهدد إمدادات النفط في أهم مكان للطاقة في العالم إذا ما نشبت الحرب بينها وبين الغرب وإسرائيل، هذا إلى جانب ظهور اكتشافات أخرى للنفط في أفريقيا وخاصة في تشاد والسودان وغينيا الاستوائية وغيرها من المناطق في القارة، الأمر الذي يعطي لأفريقيا أهمية إستراتيجية كمصدر مهم

وبديل لنفط الخليج المٌعرض للأزمات[١] ، ولعل أبرز القوى الدولية التي بدأت تتنافس فيما بينها لبسط نفوذها داخل القارة الأفريقية هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين إسرائيل وإيران وروسيا والبرازيل وغيرها.

١. الولايات المتحدة الأمريكية: إذ تعد الدول الأكثر حضوراً وتأثيراً على الساحة الأفريقية وازداد هذا التاثير خاصة بعد حاجتها إلى إمدادات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي لديمومة احتياجاتها من الطاقة، خاصة بعد تقرير المجموعة الوطنية للطاقة وسياسات التنمية (NEPDG) الصادر في أيار ٢٠٠١ أشار إلى إن استهلاك الولايات المتحدة من البترول خلال الأعوام ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠، سوف ينمو بمعدل ٠,٦% مليون برميل يومياً، في الوقت الذي سينخفض فيه الإنتاج الأمريكي ١,٥ مليون برميل وبمعنى آخر فإنه بحلول عام ٢٠٢٠ فإن الإنتاج المحلي من البترول سوف يساهم بأقل من ٣٠% من احتياجات الولايات المتحدة من البترول، ومن ثم فإنه لسد احتياجات الولايات المتحدة من البترول فإن الواردات من البترول سوف تزداد بنسبة ٧,٥ مليون برميل يومياً، أي أن الولايات المتحدة سوف تستورد من استهلاكها برميلين من كل ثلاثة براميل من البترول، وتشير التوقعات إلى زيادة الطلب الأمريكي على البترول من ١٩,٧ مليار برميل (تقديرات عام ٢٠٠١) إلى ٢٦ مليار برميل بحلول عام ٢٠٢٠ وفي ظل تراجع الناتج المحلي الأمريكي من البترول يزداد الاعتماد على المصادر الخارجية ومنها أفريقيا.[٢]

١. يُمن الحماقي، النفط والتنافس الدولي في أفريقيا
٢. يُمن الحماقي، مصدر سبق ذكره، ص

ولذلك أصبح الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية مكثفاً خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على العالم وبروز نظام القطبية الأحادية، وتركيز الولايات المتحدة أفريقيا لضمان الحصول على مصادر جديدة من النفط والغاز من اجل تنوع مصادر حصولها على الطاقة، وعليه فقد كانت أفريقيا من أبرز المناطق التي تزخر بالعديد من مصادر الطاقة والموارد الخام الأولية، ولذلك سعت الولايات المتحدة على فتح آفاق التعاون والاستثمار والتجارة لاسيما في مجال الطاقة، من خلال دخول الشركات الأمريكية إلى القارة والاستثمار في مختلف المجالات والحصول على امتيازات خاصة بالتنقيب والإنتاج وحتى الأسعار، بالإضافة إلى العمل على فتح آفاق تعاون من الدول النفطية الكبرى في القارة لاسيما نيجيريا وغينيا وغينيا الاستوائية وانغولا من أجل الحصول على إمدادات النفط والغاز منها، ومما يزيد من أهمية هذه الدول هو أنها قريبة من الناحية الجغرافية عن الولايات المتحدة الأمريكية فلا يفصل بينهما إلا المحيط الهادي كما أن النفط في هذه المناطق تحتوي على نسبة قليلة من الكبريت.[١]

ومما عزز من الوجود الأمريكي في أفريقيا هو سياستها الرامية إلى ربط دول القارة بشبكة من التحالفات والمعاهدات والاتفاقيات التي تعمل على خلق شراكة حقيقية بين الجانبين منها:-[٢]

أ- قانون النمو والفرص

1 .Michael Klore and Daniel Valmon, "The African "oil Rush" and American National security", the third world quarterly, Volume 27, Issue 4, May 2006, p. 11.

2 .James R. Hack, "Soft power and smart power in Africa", center contemporary conflict, (CCC), national security affairs department, USA, 2008. p. 2.

وهو عبارة عن مبادرة أطلقتها إدارة كلينتون تسمح للمنتجات الأفريقية (من دول جنوب الصحراء فقط) بدخول الأسواق الأمريكية دون رسوم كمركية، وقد تبنت إدارة بوش هذا القانون، بهدف فتح السوق الأمريكية أمام البضائع من أفريقيا جنوب الصحراء، وأدت هذه المبادرة إلى زيادة في حجم التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة وأفريقيا إلى ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠١، فقد ارتفع إجمالي التجارة الأمريكية مع أفريقيا جنوب الصحراء (الصادرات والواردات) بنسبة ٢٨% عام ٢٠٠٨، حيث زادت صادرات الولايات المتحدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٢٩,٢%حيث بلغت ١٨,٥مليار دولار.

ب – خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز

وهي ثاني البرامج التي ساهمت في خلق صورة إيجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا وقد قامت الولايات المتحدة بجهود عالمية لمكافحة هذا المرض، وقد بدأ هذا البرنامج عام ٢٠٠٣ وتم تخصيص ما يقرب من ١٨,٨ مليار دولار لمكافحة الإيدز في جميع أنحاء العالم، وقد وفر البرنامج أدوية مضادات الفيروسات لأكثر من ٢,٥ مليون شخص في أكثر من ١٠ دول أفريقية.

ج– مبادرة تحدي الألفية

دعا إليها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في مارس ٢٠٠٢، حيث اقترح إنشاء آلية لتحقيق التنمية على مستوى العالم أطلق عليها حساب تحدي الألفيةMillennium Challenge Account (MEA) وهي آلية تقدم مساعدات تنموية للدول التي تطبق الحكم الجيد وتهتم بتوفير التعليم والرعاية الصحية لمواطنيها وتشجع تنموية الأسواق المفتوحة وتسعى الآلية إلى تخفيض مستوى الفقر من خلال زيادة النمو الاقتصادي وإتباع سياسات رشيدة والعمل في إطار شراكة دولية.

وتـــدار الآليـــة مـــن خـــلال هيئـــة حكوميـــة تســـمى هيئـــة تحـــدي الألفيةMCC) Millennium Challenge Corporation) وتقوم الهيئة MCC باختيار الدول المؤهلة للحصول على مساعدات استنادًا إلى ستة عشر مؤشرًا كميًا يقيس أداء الدولة في ثلاث مجالا هي الحكم الرشيد وتشجع الحرية الاقتصادية والاستثمار في الموارد البشرية، بالإضافة لذلك فإن هذه الدول عليها أن تتجاوز نسبة فوق المتوسط في مكافحة الفساد ومؤشرات مثل حماية الحريات المدنية وفعالية الحكومة والإنفاق على التعليم وتأسيس الأعمال التجارية، وجميعها مؤشرات وضعتها منظمات دولية مثل البنك الدولي وفريدوم هاوس واليونسكو، حيث يسمح للدول التي تتمتع برصيد جيد في المؤشرات بالتعاقد في ظل هذا البرنامج للحصول على منح ومساعدات كبيرة. وقد وصل عدد الدول الأفريقية التي تتعامل مع الهيئة إلى ١٩ دولة من إجمالي عدد الدول التي تتعامل مع الهيئة على مستوى العالم والبالغ عددهم ٤٠ دولة.

د- القيادة الأمريكية الجديدة في أفريقيا

وهي قيادة أنشأتها وزارة الدفاع الأمريكية في أوائل ٢٠٠٧ من منطلق تنامي الإدراك بأهمية القارة بالنسبة للمصالح الوطنية الأمريكية، ويرجع إنشاء هذه القيادة إلى مجموعة من العوامل الرئيسية جعلت أفريقيا في مقدمة الاهتمامات الأمريكية أهمها: النفط والإرهاب – والمناطق غير الخاضعة للسلطة والنفوذ الصيني.

٢. الصين: أصبحت الصين إحدى أبرز القوى العظمى الفاعلة على الساحة الدولية، إذ اخذ نفوذها يتسع ويمتد شيئاً فشيئاً في جميع مناطق ودول العالم ومنها منطقة غرب أفريقيا، وذلك بفعل التطور والنمو الاقتصادي المذهل الذي حققته الصين خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما دفعها للتوجه خارج حدودها الوطنية بحثاً عن المواد الخام والأولية التي

تحتاجها صناعتها المتطورة من جهة والبحث عن الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها من جهة أخرى.

منذ إعلان جمهورية الصين الشعبية بزعامة (ماوتسي تونغ) في عام ١٩٤٩ والعلاقات الصينية الأفريقية تتعمق بشكل كبير ، وقد مرت تلك العلاقات بأربع مراحل رئيسة[١]:.

المرحلة الأولى: بدأت في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي وتحديداً منذ مؤتمر الدول الأفريقية . الآسيوية بباندونغ عام ١٩٥٥ ، إذ كان ذلك بداية الاقتراب الصيني من أفريقيا. وأبرز المبادئ التي حكمت هذه العلاقة في تلك المرحلة هي :

١. مبادئ الكفاح الثوري.
٢. التأييد السياسي المتبادل.
٣. وحدة العالم الثالث وتضامنه، والتي عدتها الأدبيات الصينية شرطاً لازماً لتحقيق الاستقلال الوطني والتنمية والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والامبريالية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المرحلة الثانية: والتي مثلتها عقد السبعينيات، وقد أخذت السياسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا بعُدين رئيسين، أولهما: البحث عن الدعم السياسي في إطار منظومة دول العالم الثالث وتأكيد الانتماء الصيني إليها، وثانيهما: الترويج لنظرية(العوالم الثلاث) التي طرحها الرئيس الصيني الأسبق(دنغ زيأو بنغ) في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ وقد اتسمت العلاقات الصينية . الأفريقية في تلك المرحلة بخصائص هي:

---

١. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟ كراسات إستراتيجية، العدد١٧٢، القاهرة . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر ، فبراير ٢٠٠٧، ص . ص١١.٧.

١. الاهتمام بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية لتأمين الاعتراف الدولي بالصين، ففي عام ١٩٧٥ أقامت ٤٧ دولة أفريقية علاقات دبلوماسية مع الصين.
٢. زيادة المساعدات الصينية لأفريقيا خلال هذه المرحلة والتي وصلت ١,٩ مليار دولار.
٣. دعوة الزعماء الأفارقة لزيارة الصين، إذ زار الصين خلال هذه المرحلة أكثر من(١٦) زعيماً أفريقيا.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الثمانينيات والتي تميزت بتركيز الصين على مبدأ التعايش السلمي، وكذلك التأكيد على سياسة المعونة الخارجية الجديدة للصين بالاعتماد على المصالح الاقتصادية المتبادلة، أي تنفيذ المشروعات الأفريقية في إطار المشاركة في التكاليف والأعباء. وعليه ركزت الصين على المشروعات المشتركة وتنويع أشكال المساعدات الصينية لأفريقيا.

المرحلة الرابعة: وهي التي بدأت منذ منتصف التسعينيات حتى الآن.

وتسعى الصين دائماً إلى تقوية هذه العلاقات والروابط من خلال سياسة واقعية لانجاز الهدف الصيني، وهو تأسيس نظام عالمي سلمي وباعث على النمو والاستقرار الاقتصادي المستمر، وعلى الرغم من العائق الجغرافي بين الصين وأفريقيا والمتمثل في بعد المسافة فإن عقد الخمسينيات شهد توحداً في أهداف الطرفين، فالصين الشعبية(الوليدة منذ عام ١٩٤٩) كانت تدرك تماماً إنها لا تحظى بعلاقات جيدة مع

العالم الغربي والولايات المتحدة (لم تكن تعترف بها في ذلك الوقت)، إذ أن الصين كانت تسعى لتحقيق هدفين رئيسين:[١]

الأول: الانضمام إلى المجتمع الدولي والقيام بدور مؤثر فيه استناداً إلى حجمها الجغرافي وتعداد سكانها الضخم وهو أمر لم يكن تحقيقه ممكناً آنذاك في ظل الاعتراضات الأمريكية،(المؤيدة لتايوان)، المستمرة على انضمام الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن كوريث شرعي لجمهورية الصين قبل عام ١٩٤٩.

الثاني: نشر الاتجاه الأيديولوجي الذي تتبناه الصين الشعبية في اكبر عدد من دول العالم في إطار السياسة العالمية التي انتهجتها القيادة الصينية. وفي الواقع فإن المحاولات الصينية للتغلغل إلى القارة الأفريقية اتخذ مستويين:[٢]

المستوى الأول(المستوى الرسمي): الذي تمثل في محاولة الاقتراب من القارة الأفريقية وإقامة علاقات سياسية مع معظم دولها والحصول على دعمها السياسي في المحافل الدولية، وقد شهدت تلك المرحلة استخدام الصين لأدوات السياسة الخارجية(الدبلوماسية . الاقتصادية . العلمية،...).

المستوى الثاني(المستوى غير الرسمي): شهد هذا المستوى تبني الصين للجوانب الدعائية والإيديولوجية الثورية في المقام الأول لدعم عدد من حركات

---

١. فريد زكريا، هل المستقبل ملك للصين؟، مجلةNews week (العربية) ، العدد ٢٥٦، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الكويت، ١٠/ مايو/٢٠٠٥، ص٢٨. كذلك ينظر: طارق عادل الشيخ، الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٨،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر،١٩٩٩، ص١٩٦.

٢. منى حسين عبيد، السياسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا، أوراق دولية، العدد ١٥٨، جامعة بغداد . مركز الدراسات الدولية، أيلول ٢٠٠٧، ص١٥.

المعارضة داخل الدول الأفريقية بل وصل إلى حد تقديم الدعم المادي والعسكري لعدد من الثورات (كما حدث في انغولا وغانا) ، إلا أن العمل بهذا المستوى سرعان ما توقف ، خاصة بعد عقد الثمانينيات عندما أكدت الصين التزامها بأن يكون مبدأ التعايش السلمي هو أساس السياسة الخارجية الصينية في تعاملها مع دول العالم .

وقد جاء هذا التوجه الصيني انطلاقا من الركائز الأساسية لإيديولوجية السياسة الخارجية الصينية والتي اعتبرت أن العالم الثالث بشكل عام والدول الأفريقية بشكل خاص ما هي إلا قوة كبرى في العلاقات الدولية وبإمكان الصين استخدامها لمصلحتها في أطار صراعها مع الغرب. وينبع الموقف الصيني من أدراك تأريخي بأن الصين الشعبية لم تدخل الساحة الدولية ولم تحصل على مقعدها الدائم في مجلس الأمن، على وجه الخصوص، إلا عبر بوابة تصويت الدول النامية لصالحها وتحديدا الدول الأفريقية التي مارست الدور الرئيس في قبول عضوية الصين الشعبية بمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧١ بدلا من تايوان ، كما أن التحرك الصيني داخل المنظمات الدولية يتم من خلال الدعم التصويتي للدول النامية وفي مقدمتها الدول الأفريقية (٥٣ صوتاً) وهو ما يعني إن دول العالم النامي والدول الأفريقية على وجه الخصوص هو خط الدفاع الصيني الأول الذي يحمي مصالحها التجارية والسياسية داخل المنظمات الدولية.[١]

لذلك فقد عملت الصين على تعزيز وجودها في القارة الأفريقية بشكل عام ومناطقها الحيوية بشكل خاص، وذلك باستخدام أدوات سياستها الخارجية

١. طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٦ ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل/٢٠٠٤، ص١٥٣.

لعل أبرزها الوسائل الاقتصادية والسياسية فضلاً عن الوسائل العسكرية والثقافية، إذ ترى الصين إن أفريقيا هو عبارة عن مخزون استراتيجي للموارد الأولية وهو ما تحتاجه الصين، وبالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي للبلاد والصعود الجيوسياسي على المستوى الإقليمي والدولي، إذ وجدت الصين أنه من الممكن أن تحتل القارة الأفريقية موقع الشريك الاستراتيجي، فتعمل القارة على إشباع حاجة الصين من الموارد الأولية والطبيعية، في حين تقوم الصين بدعم دول القارة بالمساعدات المالية السخية وغير المشروطة، إضافة إلى تأمين العقود التجارية والاقتصادية المجزية للطرفين وتوفير الخبرات والمساعدات اللازمة لهذه الدول في تهيئة بنيتها التحتية والانطلاق بها نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وهذا ما جعلها واحدة من أبرز القوى الدولية التي دخلت ميدان التنافس الدولي على القارة الأفريقية واحد المنافسين الرئيسيين لليابان في القارة.[١]

٣. فرنسا: جاء الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية لأسباب عدة منها ما يخص الجانب الفرنسي وأخرى خاصة بأفريقيا، ففيما يخص الجانب الفرنسي فأن تنافس القوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة، الصين)، بشكل خاص، على مناطق النفوذ في العالم ومنها قارة أفريقيا، دفعت بفرنسا إلى السعي للمحافظة على نفوذها في القارة الأفريقية وبشكل خاص في مستعمراتها السابقة (الدول الناطقة باللغة الفرنسية)، ومن جانب آخر فإن روح التفاخر بالإمبراطورية الفرنسية ذات الأملاك الواسعة، هذه الروح التي سادت الشعب الفرنسي في تاريخه الحديث بسبب رغبة فرنسا (كما هو الحال مع سائر الدول الأوربية الكبرى مثل ألمانيا) في سيادة أوربا، ولدت قناعة لدى الفرنسيين بأنه لكي تحفظ فرنسا بموقعها كقوة دولية مؤثرة لا بد لها من المحافظة على مواقع نفوذها في مختلف دول

١. http://www.arabic.china.org.en/culture/archive

العالم وبشكل خاص قارة أفريقيا. أما فيما يخص القارة الأفريقية فأن لها أهمية خاصة اقتصادياً وامنياً وسياسياً أسهمت بشكل فاعل في التوجه الفرنسي نحوها.[١]

أي أن أفريقيا بشكل عام قد احتلت مكانة مهمة في الإدراك الفرنسي لها، ولاسيما إنها تمثل، تقليدياً، منطقة نفوذ لها وتسعى جاهدة لدعم هذا النفوذ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وقد أدت سلسلة التطورات التي حصلت مع بداية عقد التسعينيات والتي تمثلت، (بتفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم وسعيها لبسط نفوذها في مختلف مناطق العالم بما فيها قارة أفريقيا)، إلى استشعار فرنسا بالخطر والتهديد الذي بدأت تتعرض له جراء التغلغل الأمريكي في مناطق نفوذها، إذ لجأت فرنسا(في إستراتيجيتها الجديدة) إلى توسيع شبكة علاقاتها مع دول أفريقيا بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت خاضعة لنفوذ القوى الدولية الأخرى(كالبرتغال، بلجيكا وبريطانيا) وبصفة عامة فأن الاهتمام الفرنسي بمناطق نفوذها في القارة الأفريقية (منطقة البحيرات العظمى، القرن الأفريقي، الغرب الأفريقي) أصبحت في الوقت ذاته ساحة لاحتدام المنافسة مع توجهات الدول الكبرى لعل أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تزايد النشاط الأمريكي المنافس لفرنسا وبشكل خاص بعد الحرب الباردة.[٢]

وقد تركزت معظم المستعمرات الفرنسية في غربي القارة الأفريقية، إذ أنها استعمرت أكثر من ثلث دول القارة والتي شكلت بمجملها كتلة يطلق

---

١. خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي . الامريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثاني، جامعة بغداد . مركز الدراسات الدولية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧، ص٨٧.

٢. http://www.albayan-magazine.com/file/africa/2.htm

عليها اليوم(المنظمة الدولية الفرانكفونية) (france phone)() إذ تحاول فرنسا من خلال هذه المنظمة دعم نفوذها في مستعمراتها السابقة التي أصبحت تعد عمقاً استراتيجياً لها على الصعيد الدولي. وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي الأسبق(فرانسوا ميتران) في إحدى كتبه عام ١٩٥٧ حين قال:((بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تأريخ في القرن الحادي والعشرين))، كما انه أكد ذلك في حديث له في أثناء انعقاد القمة الفرنسية الأفريقية في بيارتيز (بفرنسا) في تشرين الثاني/١٩٩٤ قائلاً:((إن فرنسا لن تكون هي التي تعرفونها الآن إذا تخلت عن دورها في أفريقيا)).[١]

فأفريقيا كانت ولا تزال مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا فمن الصعب تخيل رئيس لفرنسا أو حكومة لها، اشتراكية كانت أم يمينية، أن تتخلى عن مجد بلادها أو تولي ظهرها للأفارقة. ولمعرفة مدى التأثير الفرنسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا بشكل عام وغربها بشكل خاص، لا بد من معرفة وسائل وأدوات التحرك الفرنسي تجاه مناطق نفوذها في القارة الأفريقية لاسيما غرب القارة. ولعل من أبرز تلك الوسائل هو التحرك على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. لذا فقد شكل النفوذ الفرنسي احد أبرز صور التنافس الدولي على القارة الأفريقية وهذا ما شكل احد معوقات الوجود الياباني في أفريقيا.

١. رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٢، ص١٨٤. كذلك ينظر: خالد عبد العظيم، القمة الفرنسية . الأفريقية وتفعيل الدور المصري في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٥،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٨، ص٢١٤.

الخاتمة :

وعليه يمكن القول أن الاستراتيجية اليابانية تجاه أفريقيا القائمة على ضرورة التوازن في تقديم المساعدات التنموية وحفظ السلام والاستقرار في القارة الأفريقية سيكون لها الأثر الايجابي على مستقبل القارة الأفريقية كما أنها ستشعل من جهة أخرى التنافس على القارة وتقديم أفضل استراتيجيات وأسس التعاطي مع القارة الأفريقية التي رفضت سياسات الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي التي تمارسها القوى الكبرى سابقا وأصبحت أفريقيا أكثر انفتاحا وتعاونا مع القوى التي ترغب في شراكات متبادلة المنافع وعلاقات سياسية سمتها الاحترام والتعاون المتبادل والمبادئ اليابانية في التعاطي مع القارة الأفريقية لتجسد ذلك النموذج المنشود .

إن التوجه الياباني باتجاه القارة قابله في الواقع محفزات ومعوقات حددت من التوجه الياباني تجاه أفريقيا. إن التنافس الدولي على الموارد الموجودة في أفريقيا من الممكن تقاسم عوائده، والتنسيق بين الفاعلين في هذا الصراع بشرط تطبيق قاعدة المنفعة للدول الأفريقية وتحقيق مصالحها أولا بحيث تتمكن من تلبية متطلبات التنمية لدولها بدلا من أن تكون رهينة لسلوك وتصريفات الدول المانحة لمساعدات التنمية، ومن ثم التوصل إلي اتفاق بشأن الطاقة يؤدي إلي ضمان أن تكون أسعار النفط عادلة، ويتطلب ذلك من الدول الأفريقية وضع استراتيجيات للتعامل مع هذا التنافس عبر سياسات مشتركة للدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للبترول، ليؤدي في النهاية إلى تحقيق مصالحها وإبعاد خطر الصراعات التي يمكن أن تنجم عن هذا التنافس، وتؤدي إلى مزيد من حالة عدم الاستقرار في دول القارة الأفريقية.

المصـــــادر:

١. خالد عبدالحميد، تيكاد ٤: خطوة جديدة على طريق تعزيز العلاقات الأفريقية اليابانية، مجلة افاق أفريقية، العدد٢٨، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢. وليد محمود عبدالناصر، اليابان وأفريقيا: نحو شراكة نابضة، قضايا و اراء، ٤٤٣٦٨ السنة ١٣٢، - العدد ٢٣٢٨، مايو ٢٠٠٨،. على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/5/28/OPIN4.HTM
٣.جوزيف رامز امين، الرؤية اليابانية للقضايا الأفريقية، افاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد٣٨، القاهرة، .٢٠١٣
٤. الشرق الاوسط، العدد٨٠٧٨، الثلاثاء ٩يناير ٢٠٠١، على الرابط:
www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=8078&article=20789&
٥. اليابان تتعهد بتقديم مليار دولار لمساعدة أفريقيا، اخبار وتقارير، جريدة الزمان، العدد١٦٢٤، ١-١٠-٢٠٠٣.
٦. اليابان تستضيف المؤتمر الدولي للتنمية في أفريقيا: طوكيو تتعهد بمضاعفة المساعدات لأفريقيا بحلول ٢٠١٢، على الرابط:-
http://www.aljazeera.net/nr/exeres/d1099bb7-9f1f-4695-b7ff-c72a5796a732.htm
٧. ليابان وأفريقيا.زز شراكة جديدة. على الرابط:-
https://www.rayaam.info/news_view.aspx?575&id=31635
٨. مؤتمر (تيكاد ٥) التركيز على دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية بأفريقيا، السبت، ١ يونيو، ٢٠١٣، على الرابط:

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-

٩. إندو ميتسوغي، استكشاف السياسة اليابانية تجاه أفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الأفريقية، ينظر الرابط:
http://www.nippon.com/ar/currents/d00083

١٠. يُمن الحماقي، النفط والتنافس الدولي في أفريقيا،

١١ Michael Klore and Daniel Valmon, "The African "oil Rush" and American National security", the third world quarterly, Volume 27, Issue 4, May 2006, p. 11.

١٢ James R. Hack, "Soft power and smart power in Africa", center contemporary conflict, (CCC), national security affairs department, USA, 2008. p. 2.

١٣. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟ كراسات إستراتيجية، العدد١٧٢، القاهرة . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، فبراير.٢٠٠٧

١٤. فريد زكريا، هل المستقبل ملك للصين؟، مجلةNews week (العربية) ، العدد ٢٥٦، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الكويت، ١٠/ مايو/.٢٠٠٥

١٥. طارق عادل الشيخ، الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٨،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر.

١٦. منى حسين عبيد، السياسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا، أوراق دولية، العدد ١٥٨، جامعة بغداد . مركز الدراسات الدولية، أيلول .٢٠٠٧

١٧. طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٦ ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل/.٢٠٠٤

١٨. http://www.arabic.china.org.en/culture/archive

١٩. خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي . الامريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثاني، جامعة بغداد . مركز الدراسات الدولية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧.

٢٠. http://www.albayan-magazine.com/file/africa/2.htm

٢١. رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٧، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير.١٩٩٢

٢٢. خالد عبد العظيم، القمة الفرنسية . الأفريقية وتفعيل الدور المصري في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٥،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٩٨.

الملخص :

تمثل قارة افريقيا اهمية كبيرة في النواحي الامنية والاقتصادية والسياسية بالنسبة للقوى الكبرى، كما انها تكتسب اهمية اضافية نظرا لوجود احدى ابرز القوى الاسيوية الصاعدة في الوقت الحالي الا وهي اليابان التي بدأت تتغلغل في القارة خلالا السنوات الاخيرة واصبح لها موطئ قدم فيها، وقد شهدت القارة الافريقية تنافسا دوليا حاداً وخاصة بعد الحرب الباردة، بحيث اخذت القارة تكتسب اهمية استراتيجية مهمة لاسيما مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، لعل ابرز تلك الدول فرنسا والولايات المتحدة الامريكية والصين واسرائيل وروسيا وايران واليابان وغيرها من الدول، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الاهمية الاستراتيجية واثر التنافس الدولي على التنمية في دول القارة. وقد جاء الاهتمام الياباني بالقارة منذ عام ١٩٩٣، حينما اطلقت اليابان مبادرة (مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية افريقيا) والمعروفة "بالتيكاد".

كما ان الاستراتيجية اليابانية تجاه القارة قائمة على ضرورة التوازن في تقديم المساعدات وحفظ الامن والاستقرار والذي سيكون له اثر ايجابي على مستقبل القارة من جهة واشعال التنافس الدولي بين القوى الدولية وتقديم افضل الاستراتيجيات لها.

ABSTRACT:

The continent of Africa is of great importance in the security, economic and political aspects of the major powers, and it is gaining additional importance because of the presence of one of the most prominent emerging Asian powers at the moment, namely, Japan, which began to penetrate the continent during recent years and has a foothold in it, Particularly after the cold war, The continent is gaining important strategic importance, especially with the beginning of the nineties of the last century, perhaps the most prominent of these countries France, the United States of America, China, Israel, Russia, Iran, Japan and other countries, so this study to highlight the strategic importance and the impact of international competition for development in the continent . Japan's interest in the continent has been since 1993, when Japan launched the Tokyo International Conference on the Development of Africa (TICAD), known as the Paltecad.

The Japanese strategy towards the continent is based on the necessity of balance in providing assistance and maintaining security and stability, which will have a positive impact on the future of the continent on the one hand and ignite the international competition among the international forces and provide the best strategies for them.